

الحكومة السودانية تستنجد بالأمم المتحدة لتحديد دور الجيش

مؤشرات صدام بين السلطتين المدنية والعسكرية تهدد بانزلاق السودان إلى الفوضى مجددا



محاولة الاحتماء بالجناح الأممي

إنهاء الصراعات ونزع السلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين وحماية المدنيين من الفصائل المتقاتلة، ودعم عمليات بناء الأمة وإعادة بناء هيكل الحكم والقطاع الأمني، وإجراء بناء الثقة والمشاركة في السلطة ودعم الانتخابات.

تصور حمدوك أن هذه الخطوة وما تنطوي عليه من تدخل أممي كبير كقيلة بتحجيم دور المؤسسة العسكرية، وتجاوز التحديات المرصوفة على الطريق، وضمان الانتقال السلس للسلطة، غير أنه تجاهل إمكانية أن تفتح الباب لاحتمالات قاتمة. فلا يزال السودان موضوعا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية ضد البلد المعني ومن يهددون الأمن والسلم.

من هنا تأتي الخطورة، فقد يتطور الأمر إلى حد إنفاذ هذا الفصل الذي لا يتطلب الإن من السلطة الانتقالية، ويتم بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن. ويبدو أن هدف امتلاك أداة قوية من أدوات الردع السياسي إذا فكر الجناح العسكري في السيطرة على السلطة، أو التنصل من الوفاء بالاستحقاقات التي حوتها الوثيقة الدستورية، قد ينحرف إلى فضاء آخر أشد صعوبة.

”رياح الجنون“، قائلا ”في هذه السنة ساضغط لتفكيك الدوائر المفرغة من المعاناة والصراعات وأدفع بقوة للانطلاق بدبلوماسية السلام“.

وكشفت تصريحات غوتيريش، على هامش اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي في أبيس أبابا، أنه منحاز للسودان ولن يكون بعيدا عنه. ويدرك صعوبة وتعقيد الأوضاع في المرحلة الانتقالية، ويؤيد شطب اسمه من اللائحة الأميركية للدول الراحبة للإرهاب. وتعهد بمناقشة القضية مع المسؤولين في الولايات المتحدة لإيجاد حل قريب، وهو ما يعزز الدور الذي تلعبه المنظمة الدولية في السودان خلال الفترة المقبلة.

إذا لم تستطع المنظمة الأممية الوفاء بدورها في إنقاذ السودان، فعلى الأقل يكون حمدوك أخلى مسؤوليته السياسية والأخلاقية أمام المواطنين. ولم يتسبب في فتنة بين الجناح العسكري ويمثله الجيش الذي يكابد لتنظيف صفوفه من الفلول وإعادة هيكلة وحداته، وبين الجناح المدني، ويمثله تحالف قوى الحرية والتغيير الذي بدأت الكثير من مكوناته تشعر بالخطر، وتخشى أن تؤدي التطورات المتلاحقة إلى ارتدادات سلبية تعوق استكمال المرحلة الانتقالية. تضمنت الطلب للامم المتحدة، المساعدة في

تصبح الأوضاع مهياة لتكريس الحكم العسكري.

حاول حمدوك، في بيان له، الأحد، القذف بالكرة بعيدا عنه، عندما أشار إلى جملة من المخاطر التي تحيط بعملية الانتقال في بلاده، بشكل يستوجب تقديم المجتمع الدولي المساعدة في القضايا المطروحة والمستعجلة في إرساء الأساس لمسيرة السودان على طريق السلام. وتوفير الدعم التقني لوضع الدستور والإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير الخدمة المدنية وقطاع الأمن.

مخاوف الإنقاذ الدولي

تؤكد هذه المعطيات أن الرجل بحث عن ضامين ولم يجد تقريبا جهة مناسبة ليضع على كاهلها عبء المسؤولية سوى الأمم المتحدة، بكل ما تنطوي عليه من قوة مادية ورمزية معنوية، وربما استعدادا لتوسيع دورها في الدول المهية للانتقال الديمقراطي.

وقد عبّر أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في اللقاء السنوي الموجه للصحافيين المعتمدين لدى المنظمة الدولية قبل أيام، عن ارتفاع نسبة عدم الاستقرار وتغييرات الجغرافيا السياسية التي أدت إلى

وتوترا. يبدو أن دعوة وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو للبرهان لزيارة واشنطن، ثم قيام الثاني بعقد لقاء مفير في عنتيبي باوغندا مع بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل في 3 فبراير الجاري، فجرا بركانا من الخلافات، حيث ربط البرهان بين الزيارة والاجتماع، وبرز اللقاء المفاجئ بأنه كان شرطا لرفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراحبة للإرهاب، الذي يمثل مفتاحا لحل الكثير من الأزمات في السودان.

زادت الألبان السياسية، عندما أكدت إفادة للبرهان أن حمدوك كان على علم باللقاء وقام بمباركته، ما أثار الكثير من علامات الاستفهام، لأن بيانا للحكومة قال إنها لم تكن على علم.

يشير تاريخ تقديم حمدوك لطلبه إلى الأمم المتحدة (22 يناير) إلى احتمال فكرة صعوبة استمرار التقاضيم، وأن الأيام المقبلة ستكون حليلى بتطورات حاسمة في علاقته مع رئيس مجلس السيادة، وأنه غير متراح للخط الذي تسير فيه السلطة حاليا، ما وضعه على هامشها، وهو الذي قبل بمنصبه كمنقذ للبلاد وممثل للحكم المدني وضامن له في المستقبل، فمن الممكن أن ينجرف السودان إلى فوضى جديدة، أو

يبدو أن مفاجآت الحكومة السودانية لجلس السيادة ستتوالى الفترة المقبلة، وتخرج الخلافات التي كان يتم احتواؤها سرا بين الجانبين إلى العلن. ويمكن اعتبار الجدل الذي أثارته دعوة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك لإنشاء بعثة أممية خاصة لدعم السلام في بلاده، فضلا من هذه الخلافات التي تشي بصعوبة استمرار معادلة السلطة الانتقالية على حالها الراهن.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

لا تخلو من تقاطعات، تتأثر بما يدور حولها، ما يفرض على الخرطوم مراعاة هذا البعد في كل تحركاتها، حتى أصبح المكون الإقليمي جزءا أساسيا في مشكلات السودان.

وصلت الأوضاع إلى ما يشبه الانسداد في ظل استمرار الأزمات على حالها. فلم ترشح علامات تؤكد أن هناك ملفا من الملفات المعروضة على السلطة الانتقالية جرى إنجازه بسهولة، وانحصرت التكهينات في طبيعة التحديات، وبدأ كثيرون يشعرون بأن هناك فريقا عسكريا يتقدم على أصدقاءه، وفريقا مدنيا لم تظهر له كرامات إدارية توحى بقدرته على عبور المرحلة الراحبة في هدوء، والانتقال إلى مرحلة مستقرة، عمادها التأسيس لحكم مدني يتطلع له أبناء السودان، ويحظى بمباركة غالبية القوى الإقليمية والدولية.

مصير الحكم المدني

تولحت الهواجس العادية من هيمنة الجناح العسكري على الحكم، إلى هواجس عميقة حبال عدم التقيد بتوقيتات المرحلة الانتقالية التي وضعتها الوثيقة الدستورية وتفرض انتهاء رئاسة ممثل الجيش عبدالفتاح البرهان على رأس مجلس السيادة بعد عشرين شهرا فقط، ثم يتولى الجناح المدني دفة الرئاسة، فتزداد الأمور التنسيقية سهولة مع الحكومة.

مع تنامي دور الجيش واستمرار توغله في مؤسسات كثيرة بالدولة وتغليب التعامل عبر الشق الأمني على غيره من المجالات، تتجه الأوضاع إلى إيجاد واقع يدفع إلى عدم استبعاد ممارسة العسكريين للسلطة عموما.

وهو ما يشكل تهديدا لبنود الوثيقة الدستورية، وما يترتب عنها من ترتيبات بشأن مستقبل الحكم المدني في السودان.

لم بلغ الهدوء الذي خيم على تحركات حمدوك، وتجاوزه عن تضخم دور الفريق أول عبدالفتاح البرهان، الحديث عن وجود أزمة بينهما. فقط كانت تنتظر موقفا كبيرا يفجرها. فكل المواقف الداخلية تظل صغيرة، وكان يتم التعامل معها بدبلوماسية عالية لتأكيد التوافق بين الرجلين، وعدم تصدير المشكلات للشوارع الذي زاد استنفارا

القاهرة - قدم رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في 22 يناير الماضي طلبا إلى الأمم المتحدة للحصول على ولاية سياسية من مجلس الأمن، بموجب الفصل السادس الذي يجيز إرسال بعثة أممية تضم عناصر قوية لبناء السلام في السودان، في أقرب وقت. تلجأ بعض الحكومات إلى هذه الوسيلة عندما تستشعر عجزا أو خطرا أو تتعرض لضغوط تجبرها على الانحرف عن الخط الذي تسلكه. وفي حالة السودان، مرت السلطة الانتقالية منذ تأسيسها في نهاية أغسطس الماضي بمطبات كثيرة. جرى واد عدد كبير منها. وبدت رهانات البعض على فشل الوثام الظاهر بين الجسمين المدني والعسكري ضعيفة، بعد أن حدثت نقاشات سياسية بينهما لم تكن متوقعة. واستطاع تجاوز خلافات وتخطي عقبات مختلفة.

لكن، أخفقت السلطة الانتقالية في تحقيق جميع الأهداف المطلوبة خلال السنة الأشهر الأولى، وأبرزها تحقيق السلام الشامل، وتشكيل المجلس التشريعي وتعيين رؤساء الولايات الجدد، ووضع حد للأزمة الاقتصادية المتدهورة، والقضاء على التهديدات التي تمثلها العناصر المحسوبة على نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ما ضاعف من القلق السياسي، وزاد الشعور بعدم الاطمئنان لاستقرار الأمن.

حمدوك يتصور أن التدخل الأممي كفيل بتحجيم دور المؤسسة العسكرية، وتجاوز التحديات المتراكمة على الطريق

بدت الإخفاقات المتتالية على المستوى الداخلي لا تقل خطورة عن نظيرتها على المستوى الخارجي. ففي حالة السودان هناك درجة عالية من التكاثر بين المستويين، لأن تحقيق نجاح في أحدهما يمهّد الطريق للتقدم في الآخر، بحكم التشابكات والتعقيدات التي تتسم بها معظم القضايا، والتي

عبدالرحمن اليوسفي.. شخصية استثنائية في المشهد المغربي

الذي أدار اللقاء، إن الكتاب يضاف إلى سلسلة كتب تعنى بالذاكرة السياسية المغربية وتؤرخ سيرة شخصيات تميزت بحضورها وبصمغتها في تاريخ المغرب الحديث. والكتاب يقدم شهادة عن قرب لتجربة حكومة التناوب.

الكتاب يتساءل عن
ممكناات الاختيار
الديمقراطي وتحسين
المجتمع بتعاقدات وقيم
تعلي من شأن الإنسان

وتمثل دور اليوسفي، خلال فترة حكومة التناوب، في إدارة الاختلافات والأفكار بهدف استنبات مقومات الفكر السياسي الحديث بجوده طموح بناء دولة المواطنة وتوسيع مساحات القول والفكر والرأي وأسئلة الدين والسياسة والعدالة الانتقالية، مما جعل هذه الفترة تجسد منعطفًا سياسيًا بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وقد سعى إلى قطع الطريق على القوى الهدامة وهو ما صبغ التجربة بعدد أخلاقي يميز كل انتقال ديمقراطي يتطلب درجة عالية من السمو.

اليوسفي ومرحلة مثيرة من التاريخ السياسي المغربي المعاصر. حضور ذلك الطيف المتشعب بين القانوني والدستوري والسياسي والحقوقى والاقتصادي والإعلامي للاحتفاء بالكتاب وصاحبه، هو بمثابة إجماع ضمني بصواب الفكرة الديمقراطية التي دافع عنها اليوسفي وكذلك جنوح نحو المصلحة العليا للوطن بغض النظر عن التوجه أو الأيديولوجيا. واستطاع عبدالرحمن اليوسفي في هذه اللحظة التاريخية، كما في الماضي، أن يرسخ صورة الإجماع الشعبي على فكرة واحدة تغلب المصلحة العامة والانتصار لمنطق التدبير الواقعي.

وأكد نورالدين أفاية أن الكتاب يتساءل عن ممكناات الاختيار الديمقراطي وتحسين المجتمع بتعاقدات كبرى وقيم تعلي من شأن الإنسان. واليوسفي بوصفه شخصية تملك كثافة رمزية كان يميل دوما إلى الواقعية من خلال تغليبته للممكن، كما دأب على تحديد سقف هذا الممكن ومن ثم الانخراط في فعل سياسي لا يخلو من مخاطرات، وهو ما جعله يعاني كثيرا مع النزعات العادية لهذا التوجه الإصلاحية المتصل بمطالبات العمل الديمقراطي من داخل حزبه وخارجه. وقال الشاعر حسن نجمي،

والقيادي اليساري بن سعيد آيت بدر، إلى جانب عبدالواحد الراضي، رئيس الاتحاد الاشتراكي السابق ورئيس الحكومة السابق إدريس جطو، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمينة بوعياش وغيرهم من ممثلي مؤسسات دستورية وحكومية.

قال إدريس الكراوي إن الكتاب رسالة اعتراف وامتنان لوطني غيور ساهم في انتقال بلده من مرحلة حكم ملك إلى مرحلة وريث له بسلاسة محافظا بذلك على استقرار البلاد في ظرفية صعبة.

والغزني من تأليف الكتاب، الذي يتوزع على 383 صفحة معززة بالصور والوثائق، حسب الكراوي، يكمن في كونه رسالة وفاء لرجل بصم تاريخ بلده بوطنيته الصادقة والتزامه السياسي وحمله لقيم نذر حياته للدفاع عنها.

وتوافقت مداخلة الكاتب نورالدين أفاية مع ما ذهب إليه الكراوي، حيث أكد أن الكتاب يوثق لحالة التداخل بين عناصر الذاكرة ويعبر عن لمسة وفاء للفاعل السياسي وما يشوب كل هذا من حرب الذاكرات ونزاع التشرعيات والتسابق على المواقع، خصوصا حين يتعلق الأمر بشخصية وطنية من عيار استثنائي مثل عبدالرحمن

هيكلية في مجال الاقتصاد، واستعادة المصادقية الدولية حيث وقع اختراق معاقل كانت تساند الجمهورية الوهمية وجرى سحب اعترافها بها.

شارك اليوسفي أمسيتها حضور متميز من رفاق ساندوه وعملوا معه في مراحل حياته السياسية مثل النقابي نوبير الأموي والقيادي بحزب التقدم والاشتراكية إسماعيل العلوي والسياسي

التي ترأسها اليوسفي من العام 1998 إلى غاية 2002.

حضر الندوة عدد من الشخصيات البارزة في عالم السياسة والاقتصاد والإعلام، وجلس بالمنصة اليوسفي وزوجته اليونانية ماري هيلين اليوسفي. وفي تقديمه للكتاب، قال إدريس الكراوي إنه يتضمن إضاءة بمرحلة تاريخية دقيقة انتصرت فيها المصلحة العليا بفعل تضافر إرادتين إحداهما ملكية والثانية جسدتها الحركة الوطنية الديمقراطية مدعومة بتشرف وطموح الشعب المغربي التواق إلى التغيير، مما جعل البلاد تدخل تجربة فريدة في تاريخ المغرب الحديث.

واعتبر المؤلف أن هذا الاختيار مثل إرادة شعب استطاع أن يحقق مصالحة مع تاريخه، حيث تمت معالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، واستعادة الثقة في المؤسسات وتحسين مكانة المرأة في المجتمع المغربي، وفتح ورشات إصلاحية

محمد مامون العلوئي
كاتب مغربي

الدار البيضاء - قليلون هم السياسيون الذين تجتمع حولهم أطراف مختلفة من الفاعلين والناشطين في مجالات السياسة والعلم والثقافة. ومن الاستثناءات المغربية نجد اليساري عبدالرحمن اليوسفي الذي قاد الاتحاد الاشتراكي وقاوم الإحلال ودبر حكومة التناوب، ضمن محطات هامة من تاريخ المغرب الحديث، ترك فيها اليوسفي بصمته كشخصية مثابرة وصارمة وواقعية.

استحضرت اليوسفي هذه المحطات خلال ندوة تقديم كتاب ”عبدالرحمن اليوسفي: دروس للتاريخ“، للباحث والكاتب إدريس الكراوي، ضمن فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء. وحاز السياسي المغربي المخضرم، البالغ من العمر 97 سنة، على اهتمام الحضور كما كان دائما بجويته وأسلوب خطابه.

وقد عرفت قاعة شنقيط اكتظاظا كبيرا للاحتفاء بالرجل والكتاب الذي خصه به الكراوي، رئيس مجلس المناقشة، الذي اشتغل مستشارا في الشؤون الاجتماعية في حكومة التناوب